شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

الشعب يريد المحاكمة.. والحقيقة والحقوق

بينما جَهِد البعض، وبخاصة ائتلاف العراقية، للتوصل إلى تسوية سياسية (توافقية) لقضية القيادي فيها نائب رئيس الجمهورية (مع وقف التنفيذ) طارق الهاشمي، تفيد معلومات بان جهات نافذة في الحكومة دفعت باتجاه أن تأخذ هذه التسوية صيغة "هروب" الهاشمي إلى الخارج فيُريح ويستريح.

الأرجح أن تسوية الهروب لم تعد قابلة للتحقيق بعدما حدد مجلس القضاء الأعلى الثالث من أيار القادم موعداً لمحاكمة الهاشمي أمام المحكمة الجنائية المركزية في الكرخ، فهذا الإعلان يُلزم المحكمة بإجراء المحاكمة غيابياً بحضور عدد غير قليل من الشهود المتهمين هم أيضاً بالتورط في العشرات من عمليات القتل والتفجير.

مشروع تسوية الهروب، إن صحّ، يعكس رغبة من الجهات النافذة في الحكومة في عدم فتح ملفات يُمكن أن تنفتح عندما يُسلّم الهاشمي نفسه إلى القضاء ويمثل أمام المحكمة، فالهاشمي الذي لا بدّ انه يعرف الكثير من الأسرار سيجد نفسه مضطراً للكشف عن المخبوء وفقاً لقاعدة "عليّ وعلى أعدائي". وهو في تصريحاته منذ يومين مهّد لذلك بالتساؤل عن مصير قضايا تتعلق باتهامات موجهة إلى قوى سياسية وميليشيات تناظر الاتهامات المطلوب الهاشمي بموجبها إلى القضاء الجنائي.

الرأي العام العراقي لم تعد لديه طعون في صحة الاتهامات الموجهة إلى الهاشمي مثلما ليس لديه شكوك في أن قوى وميليشيات وأشخاصاً من وزن الهاشمي وأقل متورطة هي الأخرى بقضايا تفجير وقتل راح ضحية لها الآلاف من العراقيين الأبرياء. وعليه فأن هذا الرأي العام يرغب تماماً في أن يأخذ القانون مجراه في قضية الهاشمي وسائر القضايا للكشف عن الحقيقة التي غيبتها التسويات والتوافقات السياسية – الطائفية – الحزبية – الميليشياوية على مدى السنوات التسع الماضية.

الرأي العام العراقي يُريد أن يماط اللثام عن أسماء كل الذين تورطوا في الآلاف من عمليات التفجير والقتل غير المبررة، سواء بتنفيذ هذه العمليات أم التخطيط لها أو تقديم التسهيلات اللوجستية والمالية لها.

عشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء، موتى وأحياءً، لهم حقوق عن قتلهم أو قتل أحبتهم وتدمير ممتلكاتهم، ولا بدّ من أداء هذه الحقوق.. والشعب العراقي بأجمعه له حقوق عن ترويعه وتعويق عملية تحقيق آماله العريضة وأهدافه الكبيرة وطموحاته الجامحة في إحلال السلام وتحقيق الاستقرار والتنمية وبناء نظام ديمقراطي راسخ، ولابدّ من أداء هذه الحقوق كاملة.

هذه الحقوق لا يمكن أن تُؤدى ما لم تنكشف الحقيقة بكل تفاصيلها عن كل ما جرى منذ أول عملية قتل وتفجير بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣ حتى اليوم.

الشعب يريد محاكمة الهاشمي، ويريد أن تكون حضورية، ويريد أن تفضي إلى محاكمة كل المتهمين لكشف الحقيقة وأداء الحقوق للضحايا.

مقرب من المالكي يعتبر المبادرة خجولة.. ورسالة حضور خليجية للقمة العربية

الرياض تنهي قطيعة بغداد وتعيّن سفيراً غير مقيم

رحّبت الكتل البرلمانية بقرار تعيين السعودية سفيرا لها في بغداد على الرغم من وصفهم هذه المبادرة بالخجولة كون أن القائم بالأعمال غير مقيم وسيزاول أعماله من عمّان، إلا انها اعتبرت القرار بادرة ايجابية من الجانب السعودي وسيساهم في تفعيل العلاقات المنقطعة منذ أكثر من عقدين، مشيرين إلى أنها رسالة واضحة برغبة السعودية في المشاركة بقمة بغداد المزمع عقدها في أواخر شهر آذار المقبل رافضين ما تردد من أنباء حول ضغوطات قد تمارسها الحكومة السعودية على الجانب العراقي حيال موقفه تجاه سوريا.

□ بغداد / إياد التميمي

وأعلن وزير الخارجية هوشيار زيباري، أمس الثلاثاء، أن السعودية عيّنت سفيراً لدى العراق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بين البلدين في خطوة تعتبر الأولى منذ العام ١٩٩٠.

لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية عدّت الخطوة ايجابية، معتبرة تعيين السعودية سفيرا لها في بغداد بعد اكثر من ٢٠ عاما رسالة خليجية لتأكيد حضور القمة العربية، واصفة الخطوة لدفع العلاقات الثنائية إلى الأمام.

وقال عضو اللجنة والنائب عن دولة القانون ياسين مجيد في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب إن "إعلان المملكة العربية السعودية عن تعيين سفير لها في بغداد خطوة إيجابية لتنقية العلاقات بين البلدين ودفعها إلى الأمام بعد أن واجهت الكثير من المشاكل خلال الفترة الماضية".

وأكد مجيد، المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي، أن هذه الخطوة هي بمثابة "رسالة خليجية" لحضور القمة العربية التي ستعقد في العاصمة العراقية في ٢٩ آذار المقبل، لافتاً إلى أن "الأنباء التي تحدثت عن أن السعودية تسعى إلى سحب القمة من بغداد لعقدها في الرياض عارية عن الصحة".

ونقل عدد من وسائل الإعلام عن مصادر دبلوماسية في العاصمة الأردنية عمان والعاصمة اللبنانية بيروت قولها، في الـ١٦ شباط ٢٠١٢، إن السعودية تبذل جهوداً مكثفة لإفشال قمة بغداد مهما كان الثمن، حيث أجرت اتصالات معمقة مع أطراف عربية لإقناعها بالمشاركة في قمة مصغرة في الرياض لتكون بديلاً عن قمة بغداد.

واعتبر مجيد أن "البعض حاول التشويش على عقد القمة ببغداد بسبب وجود مشاكل داخلية وسياسية"، مشيراً إلى أن "هذه الرسالة السعودية بينت أن تلك المشاكل تحل عبر الحوار داخلياً من دون الاستقواء بالخارج".

من جهتها، رأت عضو اللجنة عن التحالف الكردستاني آلاء الطالباني أن "تعيين سفير سعودي في العراق خطوة مهمة جداً في اتجاه العلاقات بين البلدين، بعد أن كانت متذبذبة"، بحسب قولها.

وأضافت الطالباني أن "هذه الخطوة ستساهم في تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية أيضاً".

وكان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قد أعلن، في الأول من شباط ٢٠١٢، أن القمة العربية المقبلة ستعقد في بغداد في الـ٢٩ من آذار المقبل، مؤكداً أن الحكومة جادة في توفير الأمن للقادة والرؤساء المشاركين في القمة، فيما اعتبر نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن العراق قادر على إنجاح القمة العربية، وأنه مقبل على مرحلة سيترأس خلالها العمل العربي.

في سياق متصل اعتبرت كتلة المواطن بزعامة عمار الحكيم ما قامت به السعودية مبادرة جيدة في حل جميع القضايا العالقة بين البلدين خصوصا تلك المتعلقة بالأسرى العراقيين والمعتقلين السعوديين، مستبعدين سعي الجانب الكويتي بالضغط على الحكومة العراقية بشأن موقفها تجاه سوريا.

عضو الائتلاف الوطني حبيب الطرفي قال لمراسل المدى في البرلمان "كل المشاكل بين الجانبين ممكن أن تعالج طالما لغة الحوار موجودة، وعلى السعودية والدول الخليجية ان تعترف بثقل العراق على المستوى العربي والإقليمي ومن مصلحة السعودية أن تفتح قنوات دبلوماسية معنا، واستبعد الطرفي ان تكون السعودية قد استخدمت هذه المبادرة كورقة ضغط على الحكومة العراقية لتغيير موقفها حيال سوريا.

مضيفا أن كتلة المواطن ترحب بمثل هكذا مبادرة لكننا نتمنى أن تسبقها خطوات تتناسب مع حجم العراق وطبيعة العلاقة الطيبة والجانب السعودي معتبرا أنها رسالة تختلف عن الرسالة التي وجهتها بعض الدول الخليجية، وفتح سفارة في بغداد هو دليل على عزمها حضور قمة بغداد.

ويعد انعقاد القمة العربية في العاصمة العراقية بغداد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ العام ٢٠٠٣، إذ شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية للمدينة، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة، وقد أعلنت في نهاية شهر كانون الثاني المنصرم أن كامل الاستعدادات للقمة باتت منجزة بنسبة ١٠٠ بالمئة.

إلى ذلك أكدت الحكومة العراقية الثلاثاء أنها ستوافق "سريعا" على ترشيح السعودية سفيرها لدى الأردن في منصب سفير غير مقيم في العراق، في خطوة تعني عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٩٠.

وقال علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء نوري المالكي في تصريح لوكالة فرانس برس ان "الحكومة العراقية ترحب بهذه الخطوة، ونعتقد انها خطوة اولى، وننتظر خطوات مكملة بتعيين سفير مقيم في البلاد".

واكد ان "استجابة العراق بالقبول لهذا الطلب ستكون سريعة"، وتابع الموسوي "كان لدينا سفير عراقي في المملكة منذ فترة طويلة، وكنا ننتظر هذه الخطوة".

وأعلن مسؤول سعودي لفرانس برس في وقت سابق أن المملكة قدمت أمس الأول الاثنين إلى السفارة العراقية لدى الرياض ترشيح سفيرها لدى الأردن فهد عبد المحسن الزيد ليكون سفيرا غير مقيم في بغداد.

وقال المصدر رافضا ذكر اسمه "قدمنا ترشيح سفير المملكة لدى الأردن كسفير غير مقيم في العراق".

وأشار إلى "تقديم الطلب لدى السفارة العراقية في الرياض"، وتعد هذه الخطوة في حال تحققت، العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ العام ١٩٩٠ بين الرياض وبغداد.

وكانت المملكة قد أعلنت مرارا نيتها إعادة فتح سفارتها في بغداد إنما ربطت ذلك بتحسن الظروف الأمنية في العراق.

قمة سابقة .. (أرشيف)

الشهرستاني: طهران التزمت بالسيطرة على مياه البزل

□ بغداد / المدى

أكدت لجنة الطاقة في مجلس الوزراء، أمس الثلاثاء، التزام إيران بالسيطرة على مياه البزل وفقاً للمذكرة التي وقعتها مع العراق منتصف الشهر الحالي، في وقت أكد مصدر في اللجنة استمرار المباحثات بين البلدين من اجل إنهاء ملف الآبار النفطية المشتركة.

وقال بيان صدر عن مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة، حسين الشهرستاني تلقت "المدى" نسخة منه على هامش استعراضه مع وزير الموارد المائية مذكرة التفاهم التي وقعتها الأخيرة مع الجانب الإيراني إن "إيران أكدت التزامها بالسيطرة على تصريف مياه البزل الزراعي قرب الحدود العراقية ومنع تسريبها إلى داخل العراق". وأضاف البيان ان "الاتفاق نص أيضاً على الاستفادة المشتركة من مياه الأنهر الحدودية وتسمية ممثلي اللجنة الفنية المشتركة الدائمة للأنهر الحدودية بين البلدين خلال عشرين يوما من توقيع هذه المذكرة". وأشار البيان إلى أن "البلدين اتفقا على تحديد مصادر التلوث التي تصب في شط العرب من البصرة بصورة مشتركة، بهدف خفض مستويات التلوث واتخاذ الإجراءات اللازمة للسيطرة عليها".

من جانبه، قال فيصل عبد الله المتحدث باسم الشهرستاني في اتصال هاتفي مع (المدى) "إن إيران جادة في إنهاء ملف مياه البزل لان هناك ورقة موقعة من الجانبين وبالتالي من غير الممكن أن تخالفها".

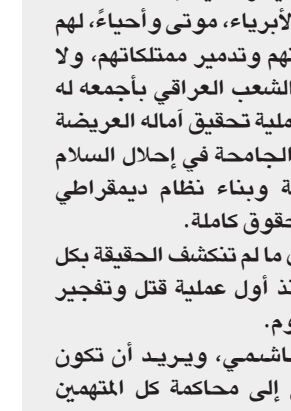

الشهرستاني

وبخصوص الآبار النفطية المشتركة بين البلدين أكد عبدالله أن "هناك لجنة مشتركة بين البلدين مستمرة في عملها من اجل وضع الحلول المناسب لهذه الآبار".

وكان وزير الموارد المائية مهند السعدي قد أعلن، في (٨ شباط ٢٠١٢)، أنه سيزور إيران في الـ١٢ من الشهر الحالي، لبحث ملف المياه المشتركة والاطلاع على مشاريعها المائية، فيما أكد أن وزارته وضعت خطة لتبطين غالبية القنوات المائية في العراق.

يشار إلى أن نائب رئيس الوزراء روز نوري شاويس أكد في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك (في ٢٤ أيلول ٢٠١١)، أن معظم المياه الواردة إلى العراق ترد عن طريق الأنهر المشتركة مع الدول المتشاطئة، حيث أن ٦٨٪ من إيرادات حوض نهر دجلة و٩٧٪ من إيراد نهر الفرات ترد من تركيا وسوريا وإيران، مبيناً أن العراق تأثر بإجراءات الدول الواقعة في أعلى المجرى نتيجة توسع استخدامات المياه فيها، وغياب الاتفاقيات التي تحدد حصة كل بلد من تلك المياه.

ويبلغ عدد روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران سواء الموسمية منها أم الدائمة ٣٠ رافداً، إذ قامت إيران بتحويل مسارات معظمها إلى داخل أراضيها، إضافة إلى بناء سدود عدة منها خمسة سدود على نهر الكارون.

اللجنة المالية تجتمع في فندق الرشيد لتفادي كثرة اقتراحات النواب

الصدريون: لا موازنة من دون مطالبنا

□ بغداد / المدى

هددت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري، أمس، بعدم التصويت على الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ في حال عدم إجراء تعديلات عليها تتضمن تخصيص مبالغ إضافية للمواطنين من فائض موازنات السنوات السابقة.

يأتي ذلك في وقت أكدت مصادر مقربة من اللجنة المالية في مجلس النواب، أن أعضاء اللجنة تركوا البرلمان وقرروا الاستمرار في الاجتماعات داخل فندق الرشيد بعد كثرة طلبات النواب.

وقال رئيس كتلة الأحرار بهاء الاعرجي خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر البرلمان وحضرته (المدى) إن "كتلة الأحرار لن تصوت على الموازنة العامة لعام ٢٠١٢ إذا لم يتم إجراء تعديلات عليها، مبينا إن "التعديلات يجب أن تتضمن تثبيت حقوق المواطنين خصوصا من ذوي الشرائح الفقيرة".

وكانت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري قد هددت في الـ٢١ من كانون الثاني ٢٠١٢، بعدم التصويت على الموازنة العامة في مجلس النواب ما لم توزع نسبة من إيرادات النفط على العراقيين، مبينة أنها ستجد حليفا لها بشأن هذا الموضوع داخل قبة البرلمان.

وأضاف الاعرجي أن "كتلة الأحرار تطالب بصرف المبالغ الفائضة من الموازنات العامة منذ عام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١١ الى المواطنين وفق بنود محددة تستهدف الشرائح الفقيرة".

من جانبها قالت النائبة الصدرية مها الدوري في تصريح لمراسل (المدى) في البرلمان أمس "وصلتنا معلومات من احد النواب بأن هذا المطلب لن يتحقق إلا في عام ٢٠١٤ ولكننا دعونا إلى منح المواطنين جزءا من ورادات النفط منذ العام الماضي".

وتابعت "أن القرار الصدري جاء بعد شعورنا بأن الملايين من الشعب تحت خط الفقر ولم تصلهم الخدمات"، وأكدت "أننا لم نأت بمقترحنا جزافا إنما بطريقة علمية لوجود فائض الموازنة ومن حق العراقيين التمتع به وبالتالي لن نصوت على الموازنة من دون إقرار مقترحنا".

وعن إمكانية أن يؤدي هذا المقترح إلى التضخم قالت الدوري "لقد عانينا هذه الظاهرة في العام الماضي بسبب توزيع سلف للدرجات الخاصة".

كما قال النائب الصدري جواد الشهيلي "كتلة الأحرار ما زالت تعارض إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٢، إلا في حال تحقيق أمرين، الأول اقتطاع جزء من واردات النفط وتوزيعها على المواطنين مباشرة، والآخر زيادة رواتب المتقاعدين".

وأضاف الشهيلي أن "المتقاعدين قدموا خدمة كبيرة وجليلة للشارع العراقي"، مشيرا إلى أنه "يجب النظر إليهم بعين الرأفة والعطف ولا بد من الدفاع عن حقوقهم المسلوبة".

وأكد الشهيلي أن "الرواتب التي يتم منحها للمتقاعدين لا تسد معيشتهم قياسا بارتفاع الأسعار"، داعيا إلى "تخصيص جزء من تلك الموازنة للطبقات المحرومة".

وكانت رئاسة مجلس النواب العراقي قررت، أمس الاثنين، استمرار جلسات المجلس حتى، يوم الخميس المقبل، لحين إكمال إعداد مشروع قانون الموازنة العامة ٢٠١٢، والتصويت عليها.

وقال مصدر نيابي في حديث لـ(المدى) "إن اجتماعات اللجنة المالية مستمرة في فندق الرشيد بالمنطقة الخضراء ولساعات طويلة من اجل انهاء المشروع والتصويت عليه في موعده المقرر".

وعن سبب اختيار اللجنة فندق الرشيد بدلا من البرلمان أكد المصدر "أن أعضاء اللجنة انزعجوا من كثرة طلبات ومقترحات النواب بشأن الموازنة مما جعلهم يتركون مقرهم ويلجأون إلى فندق الرشيد لتحاشي الإحراج ومناقشة المشروع بعيدا عن فوضى النواب".

وأنهى مجلس النواب العراقي خلال جلسته الـ٢١ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية القراءة الثانية لقانون الموازنة المالية للعام الحالي ٢٠١٢، التي بلغت ١١٧ تريليون دينار وبعجز بلغ ١٤ تريليوناً، وباعتماد إنتاج مليونين و٦٠٠ ألف برميل يومياً وبسعر ٨٥ دولاراً للبرميل الواحد.

وسبق وأن طالب رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي في (٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١)، بضرورة الإسراع في انجاز الموازنة السنوية للعام ٢٠١٢ خلال مدة قصيرة، مؤكداً ضرورة عدم المساس بحقوق المحافظات في ضخ الأموال باتجاه إقامة المشاريع والاستثمارات، فيما أكد الصندوق الدولي أنه يعمل على تخفيض وتقليل الموازنة الجارية في ميزانية العراق لعام ٢٠١٢.

يذكر أن وزارة التخطيط العراقية أعلنت في (٢٢ أيلول ٢٠١١)، أن الموازنة المالية للعام ٢٠١٢، ستتراوح بين ١١٢ و١٢٠ مليار دولار، مؤكدة أن ٣٥٪ منها خصصت للموازنة الاستثمارية، في حين بلغت موازنة العام ٢٠١١ ٨١,٩ مليار دولار بعجز بلغ ١٣,٣ مليار دولار.

البرلمان اثناء تصويته على احد القوانين.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس
– محلة ١٠٢ – زقاق ١٣
بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون